الأمم المتحدة S/2008/172

مجلس الأمن

Distr.: General
12 March 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبدي بضع تعليقات على التقرير الأخير المعنون ''تقرير خاص من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا'' (S/2008/145) المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

من دواعي أسف وفد بلادي أن التركيز العام للتقرير الخاص يغفل فرصة قيمة أخرى للتأكيد على أهمية الجوانب المعرضة للخطر فيما يخص السلم والأمن الإقليميين، وسبر أبعادها. وكما جرى التأكيد في مناسبات مختلفة، فإن الدعامات الأساسية للقانون الدولي المعرضة للخطر هي سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية، ووضع سيادة القانون فوق كل اعتبار. ومع ذلك، يقتصر الاهتمام الفعلي للتقرير الخاص ذي التسع صفحات على الأعراض البسيطة للمرض، دون أن يبذل أي جهود جادة لتشخيص الداء أو إيجاد علاج له.

ويوجه التقرير اللوم إلى إريتريا على عدد من أوجه التقصير فيما يتعلق بوضع قوات الأمم المتحدة في إريتريا. وإيثارا للاختصار، لن تعدد هذه الرسالة أوجه التقصير المذكورة، بيد أنه يرجى الرجوع إلى الوثيقة (S/2008/156) والوثيقة (S/2008/148) اللتين ترد فيهما وجهات نظر إريتريا بشأن كل من العوائق المزعومة التي يرد ذكرها في التقرير. وحقيقة المسألة هي أن إريتريا ليس لها دور في جميع القرارات الرئيسية التي أثّرت على مركز بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وكما لوحظ في التقرير، اتخذ القرار المتعلق بالنقل المؤقت لقوات البعثة من إريتريا إلى إثيوبيا من خلال مشاورات مغلقة أجريت بين الأمين العام ورئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، أثناء انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولكن إريتريا لم تكن تعلم شيئا عن هذا القرار المهم حتى اليوم الأخير قبل شروع قوات الأمم المتحدة في عبور الحدود إلى إثيوبيا.

130308 130308 08-26937 (A)

ويناقش التقرير أيضا إعادة تجميع قوات الأمم المتحدة في مدينة أسمرة. ومن الجلي أن انتقال قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة إلى العاصمة تترتب عليه آثار أمنية خطيرة. وأيا كان الأمر، فإن إعادة تشكيل قوة بهذا الحجم لا يمكن أن تتخذ دون علم وموافقة البلد المضيّف. ومع ذلك، لم تجر استشارات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والسلطات الإريترية المعنية.

وبصفة عامة فإن عملية تدفق المعلومات في مجملها، إن قدمت هذه المعلومات، من الأمم المتحدة إلى السلطات المعنية في أسمرة، تتسم بالابتسار وعدم الوضوح وسوء التوقيت، أو التأخير. وحتى في هذا الوقت المتأخر، لا تتوفر حتى الآن معلومات واضحة مقدمة من الأمانة العامة إلى الحكومة بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة فيما يتعلق بمركز بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في المستقبل. وكان حريا بأن ينطوي التقرير الخاص على إدراك لأهمية أن تكون إريتريا جزءا من عملية صنع القرار التي تؤثر على مركز بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وذلك باعتبارها البلد المضيّف للبعثة وطرفا معنيا بالمسألة، على حد سواء. وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري لكي يتسنى اتخاذ قرار بشأن مستقبل البعثة عقد مشاورات كاملة، وفي الوقت المناسب، مع البلد المضيّف.

ويشير التقرير الخاص أيضا إلى استعداد الأمين العام لبذل مساعيه الحميدة بشأن المسألة موضع النظر. ويود وفد بلادي التحذير بأن أية محاولة لإيجاد آليات بديلة لن تكون متسقة مع نص وروح اتفاق الجزائر. ومن المهم الإشارة إلى أن لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية، أكدت في تقريرها السادس والعشرين، كما يرد اقتباسه على النحو الواجب في تقرير الأمين العام (S/2008/40، و Corr.1) أن ”الحدود بين إثيوبيا وإريتريا تعتبر الآن تلقائيا مرسومة بواسطة النقاط الحدودية (الإحداثيات) الواردة في مرفق بيان اللجنة المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأنها تعتبر هذا القرار قرارا ملزما للطرفين“. وشددت اللجنة أيضا على أنها ”أنجزت ولايتها ...“.

وأخيرا، يود وفد بلادي التأكيد على أن إريتريا قد عاملت دوما أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة باحترام وبشكل يحفظ كرامتهم. ويمكن للبلدان المساهمة بقوات أن تشهد بروح التعاون وكرم الضيافة هذه التي أبديت تجاه قوات الأمم المتحدة التي قدمت إلى إريتريا للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) أرايا **دستا**
السفير والممثل الدائم